Journal of Zankoy Sulaimani (JZS), part B,2001,Vol.7 (93 - 109)

گۆڤاری زانکۆی سلێمانی ساڵی ٢٠٠١، ژمارە (٧) بەش B ٧ بەرە (٩٣ - ١٠٩)

التغيرات الهيكلية في الأقتصاد العراقي دراسة قياسية للفترة ١٩٧٥-١٩٩٧

د. احمد سليمان الصفار و م.خليل غازى

كليه الإداره والاقتصاد /جامعه دهوك / أقليم كردستان / العراق

الخلاصه

تشمل التغيرات الهيكلية في اقتصاد معين كافة التغيرات التي تعبر عن التحولات في هيكل الناتج النهائي ومحتوى الطلب والتجارة الخارجية ، توزيع السكان ومعدلات التحضر والبطالة وتأتي اهمية هذه ادراسة كونها محاولة لتقدير وتحليل المحددات الرئيسية لهذه التغيرات في هيكل الناتج المحلي الاجمالي في العراق للفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٧ ، وبأفتراض ان نمط التغيرات الهيكلية هذه تسير لصالح زيادة حصة القطاعين الصناعي والخدمي على حساب القطاع الزراعي فان الدراسة اتبعت منهج التحليل القياسي لتقدير الدوال الاقتصادية التي تعبر عن تحول الانتاج في القطاعات الثلاثة . وتوصلت الدارسة الى نتيجة اساسية وهي انخفاض حصة القطاع الصناعي يقابلها زيادة حصة القطاعين الزراعي والخدمي خلال الفترة موضوع البحث وكانت الاسباب الرئيسة لذلك انخفاض معدل الدخل الفردي الحقيقي خلال سنوات الحرب العراقية الايرانية وسنوات الحصار الاقتصادي المفروض على العراق منذ ١ب ١٩٩٠ .

المقدمة

تتضمن التنمية الأقتصادية تغيرات اساسية ومنتظمة في المؤشرات الكلية المعبرة عن الهيكل الاقتصادي والأجتماعي ، كالتغير في هيكل الطلب والأنتاج والقوى العاملة اضافة الى التغيرات الأجتماعية والديموغرافية والسياسية لأية دولة . واذ تبنى انصار المدرسة الهيكلية هذا المفهوم للتنمية الأقتصادية فانهم أكدو بذلك على ان النمو الأقتصادي وحده لا يعبر عن عملية التنمية الاقتصادية . فجاءت الدراسات الاولية لتبحث مضامين هذه التغيرات كاحد المناهج الحديثة في تحليل انماط التنمية في الأقتصاديات النامية . واعتمدت اغلب هذه الدراسات على صياغة فرضيات اساسية،اجتمعت في البداية على مسالة عدم التوازن

(DISEQUILIBRIUM) الذي يتسم به هيكل الأقتصاديات النامية مما يجعلها قيداً على عملية التنمية الأقتصادية ، وتطورت هذه الأفكار والأفتراضات من خلال الدراسات التجريبية التي اجريت من قبل المهتمين بهذا المنهج الىان اصبحت المضامين التي استخلصت من نتائجها مؤشرات هامة يستند عليها المخطط الأقتصادي في وضع استراتيجيات التنمية الأقتصادية ، كون هذه الاستراتيجيات تعتمد على الخصائص الهيكلية للأقتصاد . وهذا ما دفع الباحثان الى محاولة توظيف أدوات التحليل والافكار النظرية لهذه المدرسة لتحقيق اهداف هذه الدراسة .

مشكلة الدراسة واهميتها

ان العراق بامكاناته المادية والبشرية قد دخل صراعات عسكرية خارجية وداخلية ابتداء بالحرب مع ايران ومن ثم اجتياح الكويت واستمرارالصراعات الداخلية ليقع اخيراً تحت الحصار الأ قتصادي الدولي مما أثر سلباً على امكاناته الأقتصادية والأداء الأقتصادي فيه، ففي الوقت الذي كان العراق يصنف بين الدول النفطية ذات متوسط دخل فردي مرتفع نسبياً ويمتلك ثاني اكبر احتياطي من النفط في العالم،فأنه يعاني في الوقت الحاضر ما يمكن تسميته بكارثة اقتصادية. فبالرغم من ضخامة الأنفاق العسكري وارتفاع عبء المديونية المترتبة على ذلك فانه لم تتخذ التدابير اللازمة التي من شأنها تكييف الأوضاع الأقتصادية مع الظروف المختلفة . ومن هنا تأتي اهمية الدراسة كونها محاولة لتحليل انعكاس الظروف التي مر بها العراق في العقود الأخيرة على اتجاه التحولات الهيكلية في الأقتصاد العراقي اولاً وندرة الدراسات التجريبية المماثلة

هدف البحث

يهدف البحث الى تقدير وتحليل طبيعة واتجاه التغيرات الأساسية في هيكل الناتج المحلي الأجمالي في العراق للفترة (١٩٧٥-١٩٩٧) ،منخلال قياس وتقدير اثر بعض العوامل في ذلك للتعرف على خصائصه الهيكلية ونمط التغيرات فيه . ولعل التركيز هنا على جانب الأنتاج فقط انما يعود الى كون التوسع في دراسة كافة المتغيرات الهيكلية تستلزم اكثر من دراسة واحدة .

فرضيات البحث

تستند الدراسة الى فرضيات اساسية يتعلق كل منها بطبيعة العلاقة بين المتغيرات التوضيحية الداخلة في النماذج المقدرة والتغيرات في هيكل الناتج المحلي الأجمالي (نسبة مساهمة القطاعات الثلاث – زراعة ،صناعة ،خدمات – فيه) وكما ياتي :

١-انه بتغير معدل الدخل الفردي فان نمط التغيرات في هيكل الناتج المحلي الأجمالي ستتفق وقانون أنجل (ENGELS LOW) وهذا يعني انه بزيادة هذا المعدل ستنخفض حصة القطاع الزراعي لتزداد حصة القطاعين الصناعي والخدمات من الناتج المحلي الأجمالي .

٢-ان يكون للزيادة في حجم السكان والتغيرات في صافي معدل تدفق الموارد من الخارج تاثير مشابه للتغيرات في معدل الدخل الفردي .

٣-من المتوقع ان تكون للظروف التي مر بها العراق (معبرة عنها بالمتغير الوهمي) اثر عكسي لايتفق وطبيعة تأثير المتغيرات السابقة .

منهجية البحث

بغية الوصول الى هدف البحث فقد اعتمدت الدراسة اسلوب التحليل الكمي لأختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات الهيكلية التي تعبر عن حصص القطاعات الأقتصادية الرئيسة الثلاث (الزراعة ، الصناعة ، الخدمات) من الناتج المحلي الأجمالي وبعض المتغيرات التوضيحية،وذلك وفقاً للأفتراضات ألاساسية للمدرسة الهيكلية ،على ان يتم دعم نتائج التقديرات بالبيانات المتوفرة عن المؤشرات الهيكلية الأخرى التي توضح هيكل الطلب والقوى العاملة .وتم أختيار المتغيرات التوضيحية وفقاً لعدة أعتبارات ، منها اهميتها النظرية ومدى توفر البيانات . ومن الجدير بالذكر هنا ان عملية الحصول على البيانات اللازمة تطلبت فترة ليست بالقصيرة ، فقد انتظر الباحثان فترة طويلة نسبياً للحصول على أكبر عدد ممكن من المصادر المتنوعة بغية المقارنة والتدقيق حول مدى صحة البيانات المنشورة فيها ، فغالباً ما يؤخذ على البيانات التي تخص الأقتصاد العراقي عدم الدقة وخاصة عندما تؤخذ من المصادر المحلية.عدا ذلك فأن طول السلسلة الزمنية تطلبت تعديل البيانات المتوفرة وفقاً لأساليب التصنيف القطاعي المتبعة في الفترات المختلفة اضافة تعديل قيم الأنتاج وبقية المؤشرات وفقاً للتغيرات في اسعار صرف الدينار العراقي .وعليه فقد تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث وهي المبحث الأول: توصيف النماذج القياسية وشرح المتغيرات الداخلة فيها .

المبحث الثاني : تقدير وأختبار النماذج القياسية .

المبحث الثالث : تقييم النتائج والأستنتاجات .

المبحث الأول : توصيف النموذج وشرح المتغيرات الداخلة

فيه لاختبار نمط التغيرات في هيكل الناتج المحلي الأجمالي فأنه تم أختيا ر النموذج الآتي :

$$Xi = a + b1\ Y + b2\ N + b3\ D + b4\ F + Ui$$

حيث تشير حصص القطاعات الأقتصادية من الناتج المحلي الأجمالي

iالى القطاعات الأقتصادية ألثلاثة (الزراعة X1،الصناعة X2، الخدمات X3) Yالى معدل ألدخل ألفردي بالدنانير العراقية وبألأسعار ألجارية Nالىعدد السكان بالملايينF الى صافي تدفق الموارد من الخارج كنسبة من الناتج المحليالأجمالي D الى المتغير الوهمي الذي يعبر عن ألأوضاع التاريخية والسياسية التي مر بها العراق خلال الفترة موضوع الدراسة .

a، b الى معلمات النموذج

ان أختيار معدل ألدخل الفردي الذي يعبر عن النمو الأقتصادي جاءلكونه محدداً هاماً للتغيرات الهيكلية ، حيث انه يعكس طبيعة

التغيرات في الطلب والذي بدوره سيوضح التغيرات في الأهمية النسبية للقطاعات الثلاثة .ان مثل هذه التغيرات في الطلب على منتجات القطاعات الثلاثة يمكن تفسيرها في ضوء قانون أنجل الذي يفترض انخفاض مرونة الطلب الدخلية علىالأنتاج الزراعي وبصفة خاصة الأنتاج الغذائي وارتفاعها على الأنتاج الصناعي والخدمات ،وعليه فأن أحجام هذه المرونات ستعكس هيكل الأحتياجات أوالأنماط الأستهلاكية من منتجات هذه القطاعات ،فأحد أنماط التنمية ألأساسية(التحول من الزراعة الى الصناعة) يتم بوساطة تغيير هيكل الطلب الداخلي[١] .

لا ان الأعتماد على متغير واحد في التحليل سيعني تحييد بقية العوامل الأخرى والتي تختلف في حجم تأثيرها من دولة الى أخرى ،لذا فان استخدام متغير السكان جاء ليشير الى تأثير حجم السوق المحلية كما انه يشير ايضاالى أ قتصاديات الحجم اللذان يعطيان للأقتصاد ميزة نسبية للتحول الى القطاعين الصناعي والخدمي (زيادة نسبة مساهمتهما في النا تج المحلي الأجمالي) [٢] ،كما ان حجم السكان يعكس عرض العمل الفعلي او المحتمل ،فكما نعلم فأن توسع القطاعين المذكورين يتطلب زيادة عرض العمل في القطاع الحضري من خلال الهجرة من الريف الى المدينة .

ولما كانت التجارة الخارجية تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الأجمالي فأنه لم يكن بالأمكان أستبعاد اثر صافي تدفق الموارد (السلع) من الخارج (F)من النموذج والذي تم احتسابه وفقاً للمعادلة الآتية[٣] :

F=(IMP- EXP)/GDP

حيث تشير :

IMP الى اجمالي الأستيرادات

EXP الى اجمالي الصادرات

GDP الى الناتج المحلي الأجمالي بالدنانير العراقية وبالأسعار الجارية

وعليه أدخل المتغير(F) ليعبر عن دور القطاع الخارجي في توفير المستلزمات اللازمة لأستمرار العملية ألأنتاجية في ألقطاعات المختلفة .

أما المتغير الوهمي (D) فقد أدخل النموذج لتقدير وتحليل اثر التطورات التاريخية والسياسية التي مر بها العراق خلال الفترة موضوع البحث متمثلة بأوضاع الحرب والحصار الأقتصادي. وقد تم توصيفه وفقاً للأساليب المتبعة في الدراسات الأحصائية والقياسية ،بحيث تم أعطاء الرقم (٠)الى السنوات الأعتيادية والرقم (١) الىسنوات الحرب والحصار الأقتصادي[٤] . فمنذ عام ١٩٨٠ فأن الأقتصاد العراقي يتعايش مع ظروف الحرب او الحصار الأقتصادي ،ففي حين كان الأقتصاد العراقي ينمو بمعدلات مرتفعة نسبياً فأنه بدأ ألأداء الأقتصادي يتراجع مع بدء الحرب العراقية الأيرانية ليشهد في ظل الحصار الأقتصادي حالياً معدلات مرتفعة للتضخم والمديونية الخارجية.

المبحث الثاني : تقدير النماذج القياسية وتقييمها

هدف الحصول على افضل النتائج فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الأعتيادية لتقدير عدة صيغ لنماذج الأنحدار المتعدد في حين تم تقييم نتائج التقديرات وفقاً للمعايير الأحصائية والقياسية ومدى تطابقها مع منطق النظرية الأقتصادية .وتبين من النماذج المقدرة بأن أفضل النتائج اعطتها الصيغة الآتية :

$$Xi = a + b1\log Y + b2\log N + b1D + b4F + U \ldots\ldots (1)$$

وتتطابق هذه الصيغة مع ماتوصلت اليه الدراسات السابقة [٥] التي تؤكد على كونها اعطت افضل التقديرات .وبهدف التمييز بين نمط التغيرات الهيكلية في المراحل المختلفة فأنه تم تطبيق هذه الصيغة في تقدير نموذج يخص اجمالي الفترة (١٩٧٥-١٩٩٧) اولاً ومن ثم تقديره ليشمل الفترة (١٩٧٥-١٩٩٠) وذلك لاستثناء فترة الحصار الأقتصادي وأخيراً تم تقدير نماذج تخص الفترة (١٩٩١-١٩٩٧) وذلك لتمييز اثار الحصا لأقتصادي عن المراحل السابقة ،واذ يعتبر النموذج (١) والخاص بأجمالي ألفترة ألأساس ألذي يعتمد عليه ألتحليل فأن ألنماذج ألأخرى تم تقديرها لدعم نتائج النموذج ألأول ومن ثم أجراء عملية ألمقارنة فيما بينها ،وبهدف جعل العلاقة بين كل من حجم السكان ومعدل الدخل الفردي من جهة والمتغيرات الهيكلية(X1, X2, X3) من جهة اخرى أكثر واقعية فأنه تم اختبار الصيغة الآتية[٦]:

$$Xi = a + b1 \log Y + b2 (\log Y)^2 + b3 \log N + b4 (\log N)^2 + b5D + b6 F + Ui \ldots.(2)$$

فأضافة المتغيرات $(\log Y)^2$, $(\log N)^2$ تجعل العلاقة بين كل من (Y ,N)و (Xi) لاخطية[٧] ،كما أنها تفيد أكثر في تفسير طبيعة التحولات ألهيكلية في ألقطاعات ألثلاث وجاءت النتائج المقدرة كالآتي :-

١-النتائج المقدره للفتره (١٩٧٥-١٩٩٧)

أ ظهرت الدوال المقدرة للقطاعات الثلاثة والمبينة نتائجها في الملحق(١) بان المتغيرات التوضيحية تفسر حوالي ٩٠٪ من التغيرات في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الأجمالي ، وهذا ما تشير اليه قيمة مربع معامل التحديد (R^{-2}) فيما أظهرت قيم t^ المقدرة معنوية العلاقة فيما بينها بأستثناء المتغير الوهمي ،كما تشير قيم الخطأ المعياري الى نفس الشيء .أما بالنسبة الى أختبار الأرتباط الذاتي فأن قيم دربن-واتسون (D.W) لاتحسم بوجود ارتباط ذاتي من عدمه حيث كانت (du>D.W<4-du) كما ان (D.W>d L) ،وفيما يبين النوذج المقدر الى وجود علاقة ايجابية بين حجم السكان والتغيرات في حصة القطاع الزراعي فانه يشير الى وجود علاقة عكسية بين ا لأخير من جهة وبين معدل الدخل الفردي والمتغير الوهمي ومعدل تدفق الموارد من جهة اخرى .

وفي حين يظهر النموذج المقدر للقطاع الصناعي بأن هذه المتغيرات تفسر حولي ٨٧ ٪من التغيرات في حصة هذا القطاع من الناتج المحلي فأنه يشير ايضاً الى وجود علاقة معنوية فيما بينها وهذا ماتشير اليه قيم t^ المقدرة عند مستوى معنوية ٥٪ وتؤكدها ايضاً تقديرات الخطأ المعياري (S .E) ،اما بالنسبة لقيم D.W فانه يتفق مع النموذج السابق ،وبينما يلاحظ وجود علاقة طردية لمعدل الدخل الفردي والمتغير الوهمي من جهة والمتغير المعتمد (X_2) فان علاقة كل من حجم السكان و معدل تدفق الموارد عكسية معه .اما بالنسبة للقطاع الخدمي فنرى بان المتغيرات التوضيحية لا تفسر سوى ٦٠.8٪ من اجمالي التغيرات في حصته من الناتج المحلي الأجمالي وهذا ما يشير اليه قيمة (R^{-2})،كما ان قيم t^المقدرة تشير الى انه القطاع الوحيد الذي لا يظهر تاثراً معنوياً بالتغيرات في معدل الدخل الفردي ومعدل تدفق الموارد من الخارج الا عند مستوى معنوية١٠٪.

أما ألنتائج المقدرة وفقاً للصيغة (٢) فانها تشير الى عدم حدوث تغيرات هامة في قيم(R^{-2}).الا ان وجود ارتباط خطي بين (logY و^{٢}logY) وبين (logN)و^{٢}(logN) ،(ملحق ٤) ادت الى انخفاض قيم t^ ، الا ان هذا لايقلل من اهمية التفسيرات التي تعطيها المعلمات المقدرة ،لأن هذا الأرتباط الخطي حقيقي ويعود الى صياغة النموذج . فتناوب اشارة المعلمات (b1,b2 ، b3,b4) تؤكد العلاقة اللاخطية . اضافة الى ذلك فان اشارة المعلمة (b1) للقطاعات الثلاثة تنطبق وافتراضات قانون أنجل التي تؤكد على العلاقة العكسية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي والتغيرات في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الأجمالي والعكس بالنسبة لحصة القطاعات الأخرى . اما قيم (D.W) فتشير الى وجود ارتباط ذاتي موجب بين قيم المتغير العشوائي المتسلسلة حيث :

$du > D.W < 4-du$ كما ان $D.W < DL$

وفي ضوء ماسبق يمكن القول بان للتغيرات في معدل الدخل الفردي تأثيراً معنوياً على التغيرات في نسب مساهمة القطاعات الثلاثة في الناتج المحلي الآ ان اشارة المعلمة (b1 التي تعبر عن مرونة الطلب الدخلية على ناتج هذه القطاعات) للقطاع الخدمي لا تنطبق وافتراضات قانون أنجل . أما بالنسبة للتغيرات في حجم السكان فيلاحظ ان الزيادة فيه تؤثر معنوياً على التغيرات في القطاعات الثلاثة ، الآ ان اشارة المعلمة (b2 والتي تعبر عن مرونة الحجم Size Elasticity)تشير الى ان زيادة السكان تساهم في زيادة حصة القطاع الزراعي ، وبالرغم من كون حجم المرونة اقل من الواحد الصحيح الآ ان هذا لا يتفق ومتطلبات التنمية الأقتصادية . التي تفترض عكس ذلك ، وهذا يسري ايضاً على اشارة وحجم المرونة هذه بالنسبة للقطاع الصناعي . وفيما يخص أثرالمتغير الوهمي ، فقد لوحظ بأن أثره غير معنوي على القطاع الزراعي . وبالرغم من انخفاض حجم المعلمة (b3) للقطاعين الصناعي والخدمي ، الآ انه يلاحظ تأثرهما بظروف الحرب والحصار الأقتصادي ، كما يلاحظ أثره السلبي على قطاع الخدمات . وأخيراً فأن للتغيرات في معدل تدفق الموارد من الخارج (F) تأثيراً معنوياً وسلبياً على القطاعين الزراعي والصناعي .

٢- النماذج المقدرة للفترة ١٩٧٥

يظهر الموذج المقدر وفقاً للصيغة (١) الى انخفاض ملحوظ في قيم (R^{-2}) للقطاعين الصناعي والخدمي ، حيث تشير الى ان المتغيرات المستقلة لا تفسر سوى ٦٢٪ و٤٧٪ من التغيرات في

حصتهما من الناتج المحلي الأجمالي ، وأن هنالك متغيرات غير داخلة في النموذج متمثلة بالمتغير العشوائي (U) تحدد ٣٨٪ و ٥٣٪ من التغيرات فيها على التوالي . ويشير النموذج المقدر للقطاع الزراعي الى العلاقة الأيجابية بين المتغير الوهمي وحصة هذا القطاع من الناتج المحلي الأجمالي في حين ان اثره غير معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ ، واذا اضفنا الى ذلك العلاقة غير المعنوية بين صافي تدفق الموارد من الخارج على القطاع الزراعي فأن طبيعة وأتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الهيكلية تتطابق والنماذج المقدرة للفترة (١٩٧٥-١٩٩٧) وفقاً للنموذج المقدر بالصيغة الأولى ولجميع القطاعات ، وهذا ينطبق أيضاً مع أختبار (D.W) الذي بدوره لايحسم بوجود أرتباط ذاتي .

أما النموذج المقدر وفقاً للصيغة (٢) فأنه يشير الى تغير اشارة المعلمة (b1) للدالة الخاصة بالقطاع الصناعي وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي والتغيرات في حصة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الأجمالي . واذ يلاحظ من النماذج المقدرة هذه والمبينة نتائجها في الملحق(١) بأن قيم(t^) المقدرة عند مستوى معنوية ٥٪ هي أقل من قيمها الجدولية بأستثناء ذلك للمتغيرين (F و D) في الدالة المقدرة لقطاع الخدمات ،فأن هذا يدل على تأثر قيم المعلمات المقدرة بألأرتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة .

٣- النماذج المقدرة للفترة ١٩٩١ -١٩٩٧

تشمل هذه الفترة سنوات الحصار ألأقتصادي وعليه فأن تشابه الظروف لجميع السنوات استوجبت صياغة نموذج أخر يستبعد المتغير الوهمي فأخذ الشكل التالي

$$Xi = a + b1Y + b2N + b3F + U$$

وتشير النماذج المقدرة للقطاعات الثلاثة (ملحق١) التأثير الواضح لقصر السلسلة الزمنية وبالتالي انخفاض درجات الحرية (df) على مستوى معنوية المعلمات المقدرة ، فبمقارنة قيم (t)المقدرة والجدولية نلاحظ بأن التغيرات في معدل الدخل الفردي تؤثر على التغيرات في حصة القطاعين الزراعي والخدمات عند مستوى معنوية ٥٪ بينما هذا ألأثرعلى القطاع الصناعي هو عند مستوى المعنوية ١٠٪ ،كما يلاحظ الأثر السلبي والمعنوي للتغيرات في معدل تدفق الموارد على التغيرات في حصة القطاع الصناعي . عدا ذلك فأن قيم (t^) المقدرة تشير الى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات الهيكلية (X1 , X2 , X3) . ولعل استبعاد المتغير الوهمي ساهم في تخفيض قيم معامل التحديد المعدل (R^{-2}) وعليه يلاحظ بان المتغير العشوائي يفسر حوالي (٤٣٪ ، ١٩٪ ، ٥٧٪) من التغيرات في حصص القطاعات الثلاثة من الناتج المحلي ألأجمالي وعلى التوالي . أما بالنسبة لأ ختبار D.W فيشير الى ان مشكلة ألأرتباط الذاتي غير محسومة ويعتبر هذا عاملاً اضافياً في تخفيض قيم معامل التحديد المعدل . ولأختصار السلسة الزمنية على(٧) سنوات فقد تعذر تقدير دوال وفقاً للصيغة (٢) حيث تصبح درجات الحرية مساوية للصفر (df=0) وعليه تصبح عملية أجراء ألأختبارات ألأحصائية والقياسية غير ممكنة لذا يتعذر تقييم المعلمات المقدرة والأعتماد عليها في التحليل .

المبحث الثالث : تقييم النتائج وألأستنتاجات

اولاً : تقييم النتائج

١- معدل الدخل الفردي والتغيرات الهيكلية

تشير نماذج الأنحدارالمتعدد المقدرة وللمراحل الثلاثة وجود علاقة معنوية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي (Y) والتغيرات في نسبة القطاعات الثلاثة الى الناتج المحلي الأجمالي ، وعلى الرغم من ذلك فأن أشارا ت وا حجام المعلمة (b1) ولبعض الدوال المقدرة تثير بعض التساؤلات . فبملاحظة الدوال المقدرة للقطاع الزراعي ، نرى بأن النموذج الخاص بألفترة (١٩٧٥-١٩٩٠) يشير الى انخفاض مرونة الطلب الدخلية على الأنتاج الزراعي والى العلاقة العكسية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي والتغيرات في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي ألأجمالي حيث (b1=-. 54)، وهذا يدل على أنه بزيادة معدل الدخل الفردي بنسبة ١٠٪ فأن حصة القطاع الزراعي من ألناتج ألمحلي ألأجمالي ستنخفض بنسبة ٥,٤ ٪ .وبالأضافة الى ان هذه العلاقة تتفق وقانون أنجل فأن ألأحصاءات تشير أيضاً الى أن زيادة معدل الدخل الفردي خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ قد رافقتها أنخفاض حصة الزراعة من اناتج المحلي ألأجمالي ، وأنه بأنخفاض

معدل الدخل الدخل الفردي أبتداءآ من عام ١٩٨١ ولغاية ١٩٩٠ شهدت زيادة ملحوظة في حصة القطاع الزراعي من اناتج المحلي الأجمالي ، ففي حين كانت هذه النسبة ٧,٤٪ عام ١٩٧٥ فأنها بلغت ٤,٧٪ عام ١٩٨٠ لتزداد في عام ١٩٨١ الى ٨,٥٪ وحولي ١٦٪ عام ١٩٨٩ .

اما النموذج المقدر للفترة ١٩٩١–١٩٩٧ فيشير الى تقديرات عكسية لحجم واشارة مرونة الطلب الدخلية على ألأنتاج الزراعي ، ففي حين نلاحظ وجود علاقة طردية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي وحصة الناتج الزراعي من اجمالي الناتج المحلي فأنه يلاحظ أيضاً ارتفاع حجم المرونة لتبلغ (٨٨٦ ٠.) وهذا مايدل على أن سنوات الحصار ألأقتصادي شهدت زيادة في هذه الحصة ، فبينما كانت ١٩,٨ ٪ عام ١٩٩٠ فأنها بلغت ٢٩,٤٪ عام ١٩٩١ وحولي ٣٤٪ عام ١٩٩٧ ، وهذا يعني ان ألأنخفاض في معدل الدخل الفردي الحقيقي ادت الى تخصيص النسبة الأكبر من الزيادات فيه للأنفاق على ألأنتاج الزراعي التي تمثل الوظيفة ألأساسية للقطاع الزراعي . اما النموذج المقدر للفترة ١٩٧٥ –١٩٩٧ فيشيرالى نتائج مشابه للنموذج المقدر للفترة ١٩٧٥ –١٩٩٠ .

وفيما يخص النماذج المقدرة للقطاع الصناعي ، نلاحظ العلاقة ألأيجابية بين التغيرات في معدل الدخل الفردي (Y) وحصة هذا القطاع من الناتج المحلي ألأجمالي (X2). ويتبين هذا أيضاً من خلال متابعة التغيرات فيهما ، حيث نرى بأن الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ شهدت زيادة في حصة الصناعة (X2)وهي متزامنة مع الزيادة في معدل الدخل الفردي وأن ألأنخفاض في ألأخير خلال الفترة ١٩٨١–١٩٩٠ أدت الى أنخفاض حصة الصناعة من الناتج المحلي ألأجمالي ، واذا كانت استجابة ألأنتاج الصناعي للتغير مع الدخل الفردي مرتفعة نسبياً خلال الفترة ١٩٧٥ –١٩٩٠ (حيث مرونة الطلب الدخلية على الأنتاج الصناعي قدرت بحوالي ٨٨٢ ٠.) ، فأنه انخفضت الى ٣٣٢ ٠. خلال الفترة ١٩٩١–١٩٩٧ ، وهذا يعني أن ألأنتاج الصناعي اصبح غير مرناً للأستجابة للتغيرات في الدخل الفردي في سنوات الحصار ألأقتصادي ، كما ان قيمة المرونة للفترة ألأجمالية هي أيضاً منخفضة (٥٤ ٠. =b1) كونها تتضمن فترة الحصار ألأقتصادي .ولعل احد ألأسباب الرئيسية لذلك هو أرتفاع ألأهمية النسبية للصناعات ألأستخراجية من أجمالي ألأنتاج الصناعي ن حيث أدت ظروف الحرب والحصار ألأقتصادي الىانخفاضه بمعدلات عالية . فبينما كانت حصة الصناعة من الناتج المحلي ألأجمالي تتجاوز ال ٦٠٪ عام ١٩٨٠ فأنها بلغت ٣٥٪ عام ١٩٨١ ولم تتجاوز نسبة ١٤٪ خلال الفترة ١٩٩١– ١٩٩٧ ، وذلك بسبب الحظر المفروض علىتصدير النفط اكبر القطاعات ألصناعية بصورة عامة وألأستخراجية بصورة خاصة . اضافة الى انخفاض ألأستيرادات اللازمة لأستمرارية ألأنتاج في قطاع الصناعات التحويلية .

واذا كانت نمط التغيرات في حصص القطاعين السابقين تتشابه الى حد ما مع ذلك في أغلب ألأقتصاديات النامية [٨]، فأن النماذج المقدرة لقطاع الخدمات تستثنى من ذلك ، حيث جاءت أشارة المرونات سالبة ، وهذا يعني انه بزيادة معدل الدخل الفردي تنخفض حصة القطاع الخدمي من الناتج المحلي ألأجمالي ، الا ان درجة استجابة هذا القطاع للتغير مع الدخل الفردي اكبر نسبياً من استجابة القطاعات الأخرى . وتشير قيم مرونات الطلب الدخلية على الأنتاج الخدمي بأن هذا القطاع قد تأثر سلباً بالتغيرات في الدخل الفردي ، ففي حين شهدت الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ زيادة في الدخلالفردي فأنه انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ألأجمالي ، وعندما بدأ الدخل الفردي بألأنخفاض مع بدأ الحرب العراقية الأيرانية نلاحظ ارتفاع هذه النسبة ، حيث شهدة الفترة ١٩٨١–١٩٩٠ نسباً اعلى مما كانت عليه في الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ ، وهذا ينطبق أيضاً على الفترة ١٩٩١–١٩٩٧ .

على الرغم من أن طبيعة العلاقة المقدرة بين التغيرات في معدل الدخل الفردي والتغيرات في نسبة الخدمات الى الناتج المحلي ألأجمالي لا تتفق وافتراضات قانون أنجل القائلة بوجود علاقة أيجابية بينهما .وهذا ما يشير الى ان الزيادة في حصة هذا القطاع لاتعود الى التغيرات في هيكل الطلب المحلي وأنما الى انخفاض حصة الصناعة بسبب توقف نسبة كبيرة من الطاقات الأنتاجية للصناعة ألأستخراجية من جهة ومن جهة أخرى زيادة ألأنفاق العام على عملية اعادة البناء لما دمرته الحرب ، كما ان النسبة ألأكبرمن أنتاج

هذا القطاع خدم المجهود الحربي والذي كان يمول من مصادر التمويل الخارجية (المديونية والمساعدات) .

٢–حجم السكان والتغيرات في هيكل ألأنتاج

تبين من المبحث السابق وجود علاقة معنوية بين التغيرات في حجم السكان والتغيرات في هيكل الناتج المحلي ألأجمالي عند مستوى ثقة ٥٪ للنماذج المقدرة للفترة ١٩٧٥–١٩٩٠ و١٩٧٥–١٩٩٧ ، اما النماذج المقدرة للفترة ١٩٩١–١٩٩٧ فبالأضافة الى عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين فأنها تشير الى علاقة عكسية لاتتفق ونتائج النماذج السابقة . وعلى الرغم من أن النتائج المقدرة تتفق وطبيعة التغيرات في القطاعات الثلاثة الا أن شكل هذه العلاقة لاتتفق ومنطق النظرية الأقتصادية فيما يخص أشارة المعلمة (b2) للقطاعين الزراعي والصناعي ، فألأشارة الموجبة لمرونة الحجم بالنسبة للقطاع الزراعي تشير الى أن الزيادة في حجم السكان ساهمت في زيادة حصة هذا القطاع من الناتج المحلي ألأجمالي .

واذا كانت احصاءات هيكل القوى العاملة (جدول٢) تشير الى أن نسبة العاملين في الزراعة قد انخفضت خلال الفترة موضوع البحث فأن هذا يعني أرتفاع انتاجية هذا القطاع من جهة وانخفاض انتاجية القطاع الصناعي من جهة أخرى ، وما يؤكد ذلك العلاقة العكسية التي تشير اليها مرونة الحجم لهذا القطاع . ففي حين قدرت نسبة العاملين في الزراعة بحوالي ٥٤٪ عام ١٩٧٥ فأن هذه النسبة بلغت ٧,٤٪ و٣٨٪لقطاعي الصناعة والخدمات على التوالي ولنفس السنة . اما في عام ١٩٨٥ فأن هذه النسب بلغت ٢٤,٥٪ ، ٢٣.٪ ، و٥٢٪ ، و١١,٥٪ ، ٢٤,٨٪ ، و٦٣,٧٪ في عام ١٩٩٥ .وهذا يدل على أن أستمرار أرتفاع نسبة العاملين في الصناعة وأنخفاضها في الزراعة ، الا ان زيادة نسبة ألأنتاج الزراعي من الناتج المحلي ألأجمالي وأنخفاض نسبة الناتج الصناعي منه تؤكد حقيقة العلاقة العكسية الموضحة في النماذج المقدرة .

واذا كانت الزيادة في حجم السكان تشير الى زيادة حجم السوق المحلية فأن ازدياد حجم السكان في العراق لم يساهم في زيادة حجم السوق وذلك بسبب أنخفاض معدل الدخل الفردي الحقيقي الذي يمثل وجهاً آخراً لحجم السوق .فانخفاض الدخل الحقيقي للسكان اصبح قيداً على مساهمة السكان في زيادة حجم الطلب المحلي وبصفة خاصة على المنتجات الصناعية وتخصيص الجزء ألأكبر من دخول ألسكان للأنفاق على المنتجات الزراعية [٩] . اضفة الى ذلك فأن تأثر ألطاقات ألأنتاجية في الصناعة بأوضاع ألحرب وألحصار ألأقتصادي ساهم في أنخفاض ألأنتاج فيه وخاصة قطاع الصناعات ألأستخراجية وبذلك توجهت نسبة كبيرة من قوة العمل الى قطاع الخدمات الذي شهد زيادة في حصته من الناتج المحلي ألأجمالي ،اضافة الى ذلك زيادة ألأنفاق الحكومي على هذا القطاع وبصفة خاصة ألأنفاق على عمليات اعادة البناء لما دمرته الحرب على حساب حصة ألأستثمار(جدول١) من الناتج المحلي ألأجمالي .

وبينما كان السكان ينمو بمعدلات تتراوح بين ٢,٤٪ و٣,٤ خلال الفترة ١٩٧٥ و١٩٩٧ فأن الناتج المحلي ألأجمالي شهد في العديد من السنوات نمواً بمعدلات متناقصة[١٠] ، اضافة الى ارتفع المستوى العام للأسعار التي أدت الى تخفيض معدل الدخل الفردي الحقيقي . وعليه يمكن القول بأن الزيادة في السكان لم تتزامن مع زيادة الدخل أو ثباته لذا فأنها لم تساهم في زيادة حجم السوق المحلية فجاءت التغيرات في الطلب المحلي لصالح زيادة ألأنتاج الزراعي ، ولما كان القطاع الزراعي لا يمكنه استيعاب الزيادة المستمرة في حجم السكان والقوى العاملة فأن انخفاض الطاقات ألأنتاجية الصناعية وبالتالي انخفاض مرونة الجهاز ألأنتاجي فيه وانخفاض نسبة ألأستثمار من الناتج المحلي ألأجمالي أدت الى تحول ألجزء ألأكبر من القوى العاملة الى قطاع الخدمات وخاصة ان نسبة السكان في الحضر تفوق ٧٥٪ من اجمالي السكان[١١] ، عدا أن فترات الحرب جعلت النسبة ألأكبر من السكان في سن العمل منخرطة في الخدمة العسكرية

٣– معدل تدفق الموارد من الخارج والتغيرات في هيكل الناتج المحلي ألأجمالي

ان الأعتماد المتزايد على القطاع الخارجي يعتبر أحد ألخصائص المميزة للأقتصاد ألعراقي ، ففي حين يمثل تصدير النفط المصدر ألأساسي لتوليد الدخل وتوفير النقد ألجنبي[١٢] ، فأن قطاع الصناعات التحويلية يعتمد بشكل كبير على الأستيرادت من مستلزمات ألأنتاج ، حيث شكلت السلع الرأسمالية وألوسيطة ٧٤٪

من قيمة ألأستيرادات ألأجمالية للعراق خلال ألفترة ١٩٧٠-١٩٩٠ [١٣] وهذا مايجعل ألأقتصاد ألعراقي شديد الحساسية للتغيرات في قطاع التجارة الخارجية . واذ تشير النماذج المقدرة للقطاعات الثلاث للفترة (١٩٧٥-١٩٩٧) الى معنوية العلاقة بين التغيرات في معدل تدفق الموارد من الخارج والتغيرات في هيكل الناتج المحلي ألأجمالي ، فأنها تشير أيضاً الى ألعلاقة العكسية بينها وبين حصص القطاعين الصناعي والزراعي والعلاقة ألأيجابية مع قطاع الخدمات . وطالما أن الزيادة في هذا المعدل تعني تجاوز ألأستيرادات على الصادرات كنسبة من الناتج المحلي ألأجمالي ، فأن زيادة هذا المعدل ستعني قدرة ألأقتصاد على توفير ألأستيرادات ألللازمة كمدخلات تشغيلية للقطاعات المختلفة . ولما كان القطاعان الزراعي والصناعي هما ألأكثر اعتماداً على المستلزمات ألأنتاجية المستوردة فأن طبيعة العلاقة المقدرة للقطاعين تؤكد هذه الحقيقة ، اضافة الى ذلك فأن أحجام المرونات المقدرة (b3) للفترتين (١٩٧٥ -١٩٩٠ و١٩٩١-١٩٩٧)تشير الى أن القطاع الصناعي هو ألأكثر تأثراً بأنخفاض هذا المعدل حيث بلغت قيم المرونات (٤٥ .٠ و٧٥ .٠)على التوالي . بينما يقابلها للقطاع الزراعي (١ .٠ و ٠١ .٠) وهذاما يدل على ان استجابة القطاع الصناعي للتغيرات مع التدفقات السلعية من الخارج كبيرة نسبياً بينما مرونة الأنتاج ألزراعي الى ذلك منخفضة جداً ، وهذا مايعني أيضاً أمكانية القطاع الزراعي للأعتماد على ألبدائل المحلية من مستلزمات ألأنتاج بينما يفتقد القطاع الصناعي الى هذه الخاصية. ولعل زيادة حصة القطاع الزراعي اشارة واضحة الى أن أنخفاض ألأستيرادات العراقية خلال الفترة موضوع البحث لم تأثر على هذا القطاع ، على العكس من ذلك فأن القطاع الصناعي شهد انخفاضاً واضحاً في نسبته من الناتج المحلي ألأجمالي وبذلك ساهم هذا ألأنخفاض لحصص القطاعات ألأخرى بألأزدياد وبصفة خاصة خلال سنوات الحرب والحظر ألأقتصادي الدولي . ومن الجدير بالذكر الى أن أنخفاض نسبة ألأستيرادات من الناتج المحلي ألأجمالي من ٤٤,٦٪ في عام ١٩٧٥ الى ٢٤٪ و٦,٢٪ في العامين ١٩٨٥ و ١٩٩٧ تزامنت مع أنخفاض نسبة الصادرات الى ألناتج المحلي من ٥٨٪ الى ٢٧٪ و ٦,٠٤ ٪ في نفس السنوات المذكورة على التوالي . لذا يمكن القول بأن الزيادة في حصة ألأنتاج الزراعي جاءت لتغطية الطلب المحلي الذي كان يغطى عن طريق الأستيرادات .

ان تأثر القطاع الخارجي (أستيراداً وتصديراً) بظروف الحرب والحصار ألأقتصادي كانت من خلال تأثر منافذ تصدير النفط وتعطل جزء مهم من الطاقات ألأنتاجية فيه خلال الحرب العراقية – ألأيرانية ، كما أن الحظر ألأقتصادي منذ عام ١٩٩٠ حرم العراق من امكانية التصدير ، وبذلك انخفضت الى حد كبير قدرات العراق على تمويل أستيراداته من (السلع الرأسمالية والوسيطة) ، وبينما يعتبر القطاع الصناعي وخاصة الصناعات التحويلية أكثر اعتماداً على هذه المستلزمات نرى بأنه ألأكثر تأثراً بهذه الظروف. وبالرغم من عدم معنوية قيم المعلمة (b4) في النماذج المقدرة للقطاع الخدمي للفترتين (١٩٧٥-١٩٩٧ و١٩٩١-١٩٩٧) فأن اشارتيهما تتفق ونتائج التقديرات في الدراسات التجريبية السابقة [١٤] كما أنها تتفق وطبيعة التحولات في هذا القطاع ، اضافة الى طبيعة تأثره بالمتغيرات السابقة ، حيث انخفاض حصة القطاع الصناعي ونيبة عناصر التجارة الخارجية (الصادرات والأستيرادات) الى الناتج المحلي ألأجمالي أدى الى توجيه نسبة كبيرة من الموارد المحلية الى قطاعي الخدمات والزراعة . ولما كانت نيبة الحضر الى اجمالي السكان في تزايد فأن فرص قطاع الخدمات اكبر من القطاع الزراعي لأستيعاب هذه الزيادة في الوقت الذي لايتمكن فيه القطاع الصناعي من توفير مستلزماته السلعية اللازمة لأستمرارية العملية ألأنتاجية وتوسيع طاقاتها .

٤-ظروف الحرب والحصار الأقتصادي والتغيرات الهيكلية

بينما يعبر هذا المتغي عن الظروف التي مر بها العراق خلال السنوات موضوع البحث ، فأننا نلاحظ عدم معنوية العلاقة بينه وبين التغيرات في حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي ألأجمالي ، في حين أن هذه العلاقة معنوية بينه وبين التغيرات في حصة القطاعين الصناعي والخدمات عند مستوى معنوية ٥٪ . بألأضافة الى ذلك نرى وجود تناقض بين

طبيعة أثره على القطاع الزراعي في النموذجين المقدرين للفترتين ١٩٧٥-١٩٩٠ و١٩٩١-١٩٩٧ ، وعليه فأن أعطاء تفسير واضح لأثر هذا المتغير على هذا القطاع وفقاً لأشارة وحجم المرونة (b4) التي تعبر عن ألأستجابة النسبية للتغيرات في هيكل الناتج الى ظروف الحرب والحصار التي مر بها العراق يصبح غير دقيقاً . الآ ان تطور نسبة الأنتاج الزراعي الى الناتج الأجمالي تشير الى أنها قد أزدادت بعد بدأ الحرب العراقية – ألأيرانية في أيلول عام ١٩٨٠ ، لتصل هذه النسب الىمستويات مرتفعة خلال سنوات الحصار ألأقتصادي وهذا يعني ان هذه الظروف كانت في صالح زيادة حصة هذا القطاع من اجمالي الناتج المحلي .

وبينما تشير قيم (t^)المقدرة الى معنوية العلاقة بين المتغير الوهمي وحصة القطاع الصناعي من اجمالي ألناتج المحلي فأن حجم المرونة (b4) المنخفضة وأشارتها السالبة تشير الى أن التغيرات في هيكل الناتج المحلي تسير لغير صالح هذا القطاع خلال سنوات الحرب والحصار ألأقتصادي . حيث يعتبر هذا القطاع ألأكثر أعتماداً على مدخلات ألأنتاج المتأتية من الخارج ، وعليه فأن هذه الظروف أدت الى تعطيل جزء كبير من الطاقات ألأنتاجية فيه وخاصة الصناعات التحويلية ، فبألأضافةالىاعتمادها على القطاع الخارجي للحصول على مستلزمات ألأنتاج من السلع الرأسمالية والوسيطة فأن أنخفاض مبيعات النفط حرمت العراق من المصادرألأساسية لتوفير النقد ألأجنبي اللازم لتغطية أستيراداته من المدخلات التشغيلية .

وفيما يظهر القطاع الخدمي تأثره المعنوي بألمتغير الوهمي فأن حجم تأثره أكبر من القطاعات الأخرى ، وبألرغم من انخفاض قيمة (b4) لهذا القطاع الآ انه أكبرمما هي عليه للقطاع الصناعي . اضافة الى ذلك فأن أشارة المعلمة هذه تشير الى أن ظروف الحرب والحصار ساهمت في زيادة حصة الخدمات من اجمالي الناتج المحلي . ان طبيعة تأثر هذا القطاع بألمتغير الوهمي يمكن تبريره من خلال انخفاض مستوى أعتماده على المستلزمات الأنتاجية المستوردة وامكانية أعتماد أغلب النشاطات الخدمية على البدائل المحلية . وهذا يسري أيضاً على القطاع الزراعي ، بينما لايمكن للقطاع الصناعي ألأعتماد على مستلزمات ألأنتاج المحلية ألآ بنسب غير كافية لأستمرار وتوسيع ألأنتاج الصناعي ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المدخلات المستوردة للصناعات التحويلية ٥٣٪ من مجمل مدخلات ألأنتاج في عام ١٩٨٨ [١٥] .

وفي ضوء ماسبق يمكن القول بأن ظروف الحرب والحصار ألأقتصادي شهدت تغيرات في حصص القطاعات ألأقتصادية الثلاث ، وكانت هذه التغيرات لصالح زيادة حصة قطاعي الزراعة والخدمات على حساب القطاع الصناعي ، الآ أن انخفاض حجم المرونة لهذه القطاعات لا تتفق الى حد ما والتغيرات الكبيرة التي حدثت لحصصها من اجمالي الناتج المحلي ، وعليه يمكن القول بأن أكثر هذه الزيادات لا تعود الى زيادة حجم ألأنتاج في هذه القطاعات وانما تعود الىانخفاض حجم ألأنتاج الصناعي ونسبةمساهمته في الناتج الذي بدوره أنخفض خلال سنوات الحرب والحصار ألأقتصادي الى أدنى مستويات له .

الاستنتاجات

١-تبين من ألنماذج المقدرة حول طبيعة العلاقة بين التغيرات في معدل الدخل الفردي والمتغيرات الهيكلية (X1, X2, X3) بان نمط التغيرات في حصة القطاعين الزراعي والصناعي جاءت متفقة وافتراضات قانون أنجل ، حيث أدى انخفاض معدل الدخل الفردي الى زيادة حصة الزراعة وانخفاض حصة الصناعة من الناتج المحلي ألأجمالي ،بينما لم تتفق هذه العلاقة فيما يخص نمط التغيرات في حصة قطاع الخدمات منه . اما تأثير التغيرات في حجم السكان فجاءت عكس تأثير المتغير ألأول ، حيث ساهمت الزيادة في السكان الى زيادة حصة الزراعة وتخفيض حصة الصناعة من الناتج المحلي ألأجمالي . في حين ان هذه العلاقة مع حصة قطاع الخدمات جاءت متفقة وافتراضات الدراسة . وفيما يتعلق بآثار معدل تدفق الموارد من الخارج ، فأنه لوحظ بان القطاع الصناعي قد تأثرسلباً بالتغيرات فيه أكثر من القطاعات ألأخرى ، وهذا يعكس بطبيعة الحال حقيقة ألأعتماد الكبير لهذا القطاع على مستلزمات ألأنتاج المستوردة .اضافة لما سبق فقد لوحظ ألأثر غير المعنوي لظروف الحرب والحصار ألأقتصادي على القطاع الزراعي ، في حين ساهمت هذه الظروف الى تخفيض حصة القطاع الصناعي وزيادة حصة الخدمات من الناتج المحلي ألأجمالي .

٢-تبين من التغيرات في هيكل الناتج المحلي الأجمالي ومن نتائج النماذج القياسية المقدرة للقطاعات الثلاث بأن الزيادة في حصة الزراعة من اجمالي الناتج المحلي قد تزامنت مع أنخفاض معدل الدخل الفردي وزيادة حجم السكان ، وهذا ماحدث خلال سنوات الحرب والحصار ألأقتصادي . وحيث أن امكانات استيراد المدخلات التشغيلية تنخفض في مثل هذه الظروف فأن زيادة حصة هذا القطاع تدل على أنه يمتلك مرونة أكبر للتحول الى أستخدام المدخلات التشغيلية من البدائل المحلية من هذه المستلزمات . وبالرغم من ان التغيرات في حصة الخدمات كانت في أتجاه مشابه للقطاع الزراعي فأنه يمكن القول بان ألزيادة في حصته من الناتج المحلي ألأجمالي تعود الى زيادة ألأنفاق العام على قطاع الخدمات وتسخير الموارد المتاحة لخدمة المجهود الحربي ومن ثم اعادة بناء مادمرته الحروب .اما القطاع الصناعي فأنه يعد ألأكثر تأثراًوبشكل سلبي خلال الفترة موضوع البحث لسببين أساسين:أولهما ان النسبة ألأكبر من انتاج هذا القطاع ينتج في قطاع الصناعات ألأستخراجية وبصفة خاصةانتاج النفط الخام الذي تأثر بظروف الحرب العراقية ألأيرانية ومن ثم توقف أنتاجه وتصديره بشكل شبه تام خلال سنوات الحصار ألأقتصادي ولغاية تنفيذ قرار ألأمم المتحدة المرقم ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) ،أما السبب الثاني فهو انخفاض انتاج قطاع الصناعات التحويلية الذي يعتمد وبشكل كبير على مستلزمات ألأنتاج المستوردة التي كان من الصعب توفيرها في ظل انعدام الصادرات النفطية التي تمثل المورد ألأساسي لتمويل هذه المستوردات . وعليه يمكن القول بأن القطاع الصناعي يمتلك حساسيةعالية تجاه التغيرات في القطاع الخارجي ، وهذا مايتطلب اعادة النظر في ذلك من خلال اقامة صناعات تعتمد على البدائل المحلية من المدخلات التشغيلية .

٣-ان الزيادة في حصص القطاعين الزراعي والخدمات من الناتج المحلي ألأجمالي تعود وبنسبة كبيرة منها الى انخفاض الناتج المحلي ألأجمالي بصورة عامة وانخفاض ألأنتاج الصناعي بصورة خاصة ، وهذا يعني ان حزء من الزيادة في هذه الحصص هي زيادة اسمية لا ترجع الى زيادة حجم ألأنتاج فيهما .

٤-ان انخفاض الناتج المحلي ألأجمالي تزامن مع انخفاض مساهمة القطاع الصناعي فيه ، وحيث ان القطاع النفطي يساهم بنسبة كبيرة من انتاجه فان هذا يعني ان ألأقتصاد العراقي لم يتمكن خلال العقود الماضية من اجراء أي تغيير في سمته ألأساسية وهي كونه اقصاد ريعي بالدرجة ألأولى .

وفي ضوء ما تبين من خصائص ألأقتصاد العراقي ونمط التغيرات في هيكل ناتجه المحلي ألأجمالي يمكن القول بأن تقدير العلاقات بين المتغيرات الهيكلية للأقتصاد العراقي والعوامل المحددة لها تتطلب صياغة أفتراضات جديدة تختلف عن ألأفتراضات التقليدية للمدرسة الهيكلية في تحليل انماط التنمية في الدول النامية بحيث تنسجم مع الخصائص المذكورة والظروف التي يمر بها العراق .

الهوامش

1- Chenery .H & Syrquin M " Patterns of development 1950-1970''1st Ed. , Oxford University press , London , 1975 , p 5.
2-Shamsuddin Ah. " The growth pattern of Bangladesh (1959-1960,1979-1980)''Pakistan journal of applied economics , Vol:V, NO:2,Karachi,1986, p181.2
3- Chenery .H & Syrquin M.,op.cit. P18.

٤- د. فؤاد عبود الدهوي و آخرون " المتغيرات الوهمية وأستخداماتها في القياس ألأقتصادي" مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ١، العدد ٢٨ ،أيلول ١٩٨٩ ،ص ص ٢٨٧-٣٢٠ .

٥-أنظر في ذلك

Chenery .H & Syrquin M.,op.cit. pp16-17.
- Chenery .H & Syrquin M., 'Three decades of Industrialization''The world Bank Economic Review, Vol:3,NO:2,May 1989, pp147-149 .
6- Shamsuddin Ah., op. Cit.,p187.
7- AL Hashimi M.A. ' Econometrics:Theory &Applications" Mosul,1987, pp95-97.

٨-د.يحيى غني النجار و د.آمال عبدألأمير شلاش "ألتنمية ألأقتصادية-نظريات،مشاكل، مبادىء وسياسات"وزارة ألتعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد،دار ألكتب للطباعة والنشر،الموصل،١٩٩١،ص ص ٣٧٥-٤٠٤.

٩- د. سالم توفيق النجفي ود.محمد صالح تركي القريشي " مقدمة في أقتصاد التنمية" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨ ، ص ص ٩٧-١٢٨ .

١٠- صندوق النقد العربي،دائرة ألأبحاث وألأحصاء،الحسابات القومية للدول العربية ،العدد ١٥ لسنة ١٩٩٥

١١-نفس المصدر

١٢- أنظر في ذلك :

د.صباح نعوش" أزمة المالية ألخارجية في ألدول العربية "ط١ ،دار ألمدى للثقافة وألنشر، لبنان، ١٩٩٨ ، ص١٤.

د. أحمد ألبريهي ألعلي :"سياسة ألأقتصاد ألكلي والقطاع الخارجي في العراق " مجلة دراسات أقتصادية ، عدد:١، ألسنة ألأولى، منشورات بيت الحكمة ،بغداد،١٩٩٩ ،ص ص ٣٦-٤٨ .

١٣-د.اسماعيل عبيد حمادي "الممكنات والمشكلات في ألأقتصاد العراقي"منشورات بيت الحكمة ،سلسلة المائدة الحرة ،بغداد ،تشرين الثاني ،١٩٩٨،ص ١٦ .

١٤-انظر في ذلك:

-Chenery .H & Syrquin M.,op.cit.
Chenery .H & Syrquin M.'Three decades of Industrialization''op.cit.
- Shamsuddin Ah., op. Cit.
-Chenery H. 'Structuralist approach to Development policy" A.E.R , Vol:65, NO:2, May , 1975, pp

١٥-د.اسماعيل عبيد حمادي،مصدر سابق،ص١٦ .

ملحق (١)

أولاً: النماذج المقدرة للقطاع الزراعي:

١ –النماذج المقدرة بالصيغة (١)

X1 = - 5939 – 0. 34LogY + 0.77LogN – 0.05 D – 0.45 F +Ui

t^ (– ٣,٠٨) (– ٢,٤٨) (٣,٦٩٥) (– ٠,٦) (– ٣,٢٢)

S.E(١٩٢,٩) (٠,١٣٦٦) (٠,٢٠٨) (٠,٠٣٨) (٠,١٣٩)

R^{-2}=90 SEE=3.5 DW=0.86

N= 23 $t_{0.05}$= ١,٧٣٤ Du=1.79 DL=0.99

.....

X_1 =- 554 – 0. 54LogY +1. 32 LogN + 0.132 D –0. 10 F + Ui

t(– ٤,٩٩٦) (– ٢,٩٣) (٥,٢٢) (١,٣٣) (– ٠,٦٢٣)

S.E (١١٠,٨) (٠,١٨٤) (٠,٢٥٢) (٠,٠٩٩) (٠,١٥٧)

R^{-2}=90 SEE=1.42 DW= 1.21

$t_{0.05}$=١,٧٩٦ N=١٦ du=1.93 dL =0.74

.....

X1 = - 558 + 0. 796 LogY + 0. 375LogN -0. 01F + Ui

t^ (_ ١,٧٨) (٢,٧٣) (٠,٨٩٧) (– ٠,٢٦٤)

S.E (٣٣٠,١٧) (٠,٢٩) (٠,٤١) (٠,٤٣)

R^{-2}=57. 7 SEE=1. 384 DW= 1. 34

N=٧ $t_{0.05}$=٢,٣٥٣ d١,٩٧ dL

.....

٢ – ألنماذج المقدرة بالصيغة (٢) :

X1=401 -7.8 Log+7. 3$(LogY)^2$-0.32LogN+1.8$(LogN)^2$-0.11D+0.24F+Ui

t^ (٠,٣٨) (–٢,٣١) (٢,٣٤) (–٠,١٤) (٠,٧٨) (–١.١) (١,٧)

S .E (١٠٥٦) (٣,٣٨) (٣,٤١) (٢,٢٢) (٢,٢٣) (٠,١٢) (٠,١٣٨)

R^{-2}=88 SEE=3. 38 DW= 0.73

$t_{0.05}$=١,٧٤٦ N=٢٣ du=1.9 dL = 0.9

.....

X1=-2992-6.1LogY+5.5(LogY)2+13.2LogN-12(LogN)2+0.07D+0.001F+Ui

t^ (–٠,٣٧(–١,٢٣) (١,٢٦) (٠,٣٦) (–٠,٣) (٠,٦) (٠,٠٦)

S.E (٨٠٠٥) (٤,٩٦) (٤,٨٦) (٣٦,٥) (٣٦,٤) (٠,١٢) (٠,١٧)

R^{-2}=88 SEE=1.48 DW= 1.078

... $t_{0.05}$=١,٨٣٣ N=١٦ du=2.15 dL =0.62

.....

ثانيا:النماذج المقدرة للقطاع الصناعي

١–النماذج المقدرة بالصيغة (!):

X2 =1982 +0. 54LogY –1. 5LogN –0.29F + 0.22 D +Ui

t^(٥,٦) (٣,٣٦) (–٦,٥) (–٢,٠٤) (٢,٣)

S.E(٣٥٤) (٠,١٦) (٠,٢٢) (٠,١٤) (٠,٠٩)

R^{-2}=87 SEE=7.2 DW=0.86

N= 23 $t_{0.05}$= ١,٧٣٤ Du=1.79 DL=0.9

.....

X2 =1900 +0. 82LogY – 1. 6 LogN –0. 45F + 0.32D +Ui٣

t^(٣,٠٤) (٢,١) (−٣.٣) (− ١,٦١) (١,٨٣)

S.E(٦٢٥) (٠,٤) (٠,٥) (٠,٢٨) (٠,١٨)

R^{-2}= 62 SEE=8.2 DW=1.04

$t_{0.05}$=١,٨٣٣ N=١٦ du=2.15 dL =0.62

.....

X2 =13.17 +0. 28LogY- 0.13 LogN –0.75F +Ui

t^(٠,٠٧) (١,٦٤) (−٠,٤٦) (−٣,٦٩)

S.E(١٩٤) (٠,١٧) (٠,٢٧) (٠,٢٨)

R^{-2}= 82 SEE= 0.8 DW=0. 98

N=7 $t_{0.05}$=٢,٣٥٣ du=١,٩٧ dL =0.69

.....

٢–النماذج المقدرة بالصيغة(٢):

X2=21+094LogY-0.36(LogY)2+0.9LogN-2.4(LogN)2- 0. 3F+0.2D+Ui

t^(٠,٠١١) (٠,٢٦) (−٠,٠١) (٠,٣٨) (−٠,٩٩) (−٢,١٤) (٢,١)

S.E(٢٠١) (٣,٦٦) (٣,٦٩) (٢,٤) (٢,٤٥) (٠,١٤) (٠,١١)

R^{-2}= 86 SEE= 7.4 DW=0. 96

$t_{0.05}$=١,٧٤٦ N=٢٣ du=1.9 dL = 0.9

.....

X2=-698.7-8.5LogY+8.9(LogY)2+110LogN-112(LogN)2-0. 56F+0.42D+Ui

t^(−١,٦١) (−٠,٩١) (٠,٩٨) (١,٦٣) (−١,٦٥) (−١,٨) (١,٨١)

S.E(٤٣٥) (٩,٣) (٢,١) (٦٨,٢) (٦٨) (٠,٣١) (٠.٢٣)

R^{-2}= 57.6 SEE= 0.1 DW=1.08

$t_{0.05}$=١,٨٣٣ N=١٦ du=2.15 dL =0.62

.....

ثالثا: النماذج المقدرة لقطاع الخدمات

١–النماذج المقدرة بالصيغة (!):

X3 =- 633 – 0.42LogY +1.14 LogN +0. 37F –0.41D +Ui

t^(−١,٩٤) (−١,٥١) (٢,٩٦) (١,٥٢) (−٢,٥)

S.E(٣١٦) (٠,٢٧) (٠,٣٨) (٠,٢٤٤) (٠,١٦٦)

R^{-2}= 60.8 SEE= 6.6 DW=1.34

N= 23 $t_{0.05}$= ١,٧٣٤ Du=1.79 DL=0.99

X3 =-1201 – 0.83LogY +1. 5LogN + 0. 59F – 0.48D +Ui

t^ (−٢,١) (−١,٨) (٢,٥٧) (١,٨١) (−٢,٢٧)

S.E (٥٧٨) (٠,٤٦) (٠,٥٨) (٠,٢٣٨) (٠,٢١٣)

R^{-2}= 47 SEE= 7.6 DW=1.241

$t_{0.05}$=١,٨٣٣ N=١٦ du=2.15 dL =0.62

.....

X3 =657.2 – 069 LogY – 0.17LogN + 0.45F +Ui

t^(١,٣) (−٢,٢٧) (−٠,٣٩٦) (١,٠)

S.E (٥٢٢) (٠,٣٠٦) (٠,٤٤) (٠,٤٥)

R^{-2}= 53.3 SEE= 2.18 DW=1.005

$t_{0.05}$=٢,٣٥٣ du=١,٩٧ dL =0.69 N=7

.....

٢-النماذج المقدرة بالصيغة(٢):

X3=329+6.6LogY–7.1(LogY)2-1.4LogN+2.7(LogN)2+0.36F-0. 32D+Ui (−١,٧٥) (١,٤) (٠,٦٤)

S.E (١٨٢٤) (٦,٢) (٦,٣) (٤,١) (٤,١٧) (٠,٢٥) (٠,١٨) t^(٠,١٨) (١,٠٦) (−١,١٣) (−٠,٣٤)

R^{-2}= 60 SEE= 6.7 DW=1.09

$t_{0.05}$=١,٧٤٦ N=٢٣ du=1.9 dL = 0.9

.....

X3=6327+12.4LogY -13$(LogY)^2$ -119LogN+120$(LogN)^2$+ 0. 63F - 0.54D+Ui

t^(١,٦١) (١,٢٥) (−١,٣٢) (−١,٦٣) (١,٦٥) ١,٩) (−٢.٢)

S.E(٣٩٣٧) (٩.٩) (٩,٧) (٧٣,١) (٧٢,٩) (٠,٣٣) (٠,٢٤)

R^{-2}= 51.3 SEE= 7.3 DW=1.12

$t_{0.05}$=١,٨٣٣ N=١٦ du=2.15 dL =0.62

لحق(٢) الجداول جدول (١)* المؤشرات الهيكلية للأقتصاد العراقي

السنوات	X1	X2	X3	N	Y	F	EXP/GDP	1MP/GDP	sc	gc	gi
١٩٧٥	٧,٤	62.8	٢٩,٨	١١١٢٤	٣٦١,٦	١٣,٥	٥٧,٩	٤٤,٥٥	٣٣,٥	٢٢,٨	٣٠,٣
١٩٧٦	٧,٥	60.1	٣٢,٤	١١١٥٠	٤١٧,٨	٣٤,٠٤	٥٨,٧	٢٤,٧	٤٥,٧	٣١,١	٤٠,١
١٩٧٧	٧,٦	٥٩,٢	٣٣,٢	١٢٠٠٠	٤٩٥,٢	٢٥,٧	٤٧,٩٦	٢٢,٧	٤٠,٠	٢٣,٨	٢٨,٠
١٩٧٨	٧,٦	٥٨,٦	٣٣,٨	١٢٤٠٥	٥٨٢,٤	٢٤,٣	٥٥,١	٣٠,٧	٣٦,٤	١٩,٢	٢٠,٢
١٩٧٩	٥.٥	٦٦,١	٢٨,٤	١٢٨٢١	٨٧١	٣١,٣	٦٢,٤٥	٣١,٢	٢٦,٦	١٤,٧	٢٩,٤
١٩٨٠	٤,٧	٦٦,٤	٢٨,٨	١٣٢٣٨	١١٨٢	٣٢,١٨	٦٤,٠	٣١,٨	٢٣,٥	١٥,٠	٣٠,٣
١٩٨١	٨,٥	٣٥,٨	٥٥,٧	١٣٦٦٩	٨٢١	٣١,٠٣	٣٢,٠	٦٣,٠٢	٣٧,٧	٢٩,٨	٦٤,٠
١٩٨٢	١٠.3	٣٠,٥	٥٩,٣	١٤١١٠	٩٠٥	−٣٩,٩	٢٦,٦	٦٦,١٤	٤١,٦	٣٥,٣	٦٣,٤
١٩٨٣	١١	٢٩,٩	٥٩,١	١٤٥٨٦	٨٨٤	−٧,٤	٢٣,٦	٣١,٠	٤٠,٧	٣٣,٣	٣٨,٧
١٩٨٤	١٣,١	٤٣,٣	٤٣,٦	١٥٠٧٧	١٠٠٤	−٣,٧	٢٣,٤٤	٢٧,١٦	٤٠,٠	٣١,٠	٣٠,٦
١٩٨٥	١٤,١	٤١,٩	٤٤,٠	١٥٥٨٥	٩٩٢	١,١٤	٢٧,٢٢	٢٤,٤	٥٠,٠	٣٥,٠	٢٥,٤
١٩٨٦	١٤,٤	٣٦,٧	٤٨,٩	١٦١١٠	٨٨٢,٦	٧,٧٣	١٧,٤٤	٢٥,٢	٥٥,٨	٣٤,٩	١٩,٠
١٩٨٧	١٤,١	٤١,٣	٤٤,٦	١٦٦٥٩	٩٣١	٤,٧	١٩,٣٤	١٤,٦٣	٥١,٤	٣١,٧	١٩,٧
١٩٨٨	١٤,١	٤٠,٧	٤٤,٢	١٧٢٥٠	١٠٩٤	٠,٦	١٥,٨٧	١٥,٢٩	٥٠,٤	٣١,٢	٢١,٤
١٩٨٩	١٥,٩	٣٩,٤	٤٣,٧	١٧٥٠٠	١٣١٦	٣,٥	١٧,٩٥	١٤,٤٥	٥٣,٤	٢٨,٥	١٩,٠
١٩٩٠	١٩,٨	٣١,٥	٤٨,٧	١٨٠٨٠	١٣٤٩,٥	٤,٩	١٣,٢٣	٨,٣	٥٠,٥	٢٦,٤	٢٢,٥
١٩٩١	٢٩,٤	١١,٧	٥٨,٩	١٨٥٦٠	١١٠٨	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٦٤	٤٦,٧	٣٤,٢	٢١,٥
١٩٩٢	٣٦,٣	١٤,٥	٤٩,٢	١٩٠١٠	١٢٣٥	−٠,٠٤	٠,٨	٠,٨٤	٢٠,٠	٦١,٤	١٨,٨
١٩٩٣	٣٣,٢	١١,٣	٥٥,٥	١٩٤٥٠	١٢٢٥,٣	−٠,١	٠,٦	٠,٧	٢٠,٠	٦٣,٢	١٦,٩
١٩٩٤	٣٤,٨	١٢,٨	٥٢,٤	١٩٩٠٠	١٢١٥,٥	−٠,٠٦	٠,٥٨	٠,٦٤	٢٠,٠	٦٢,٣	١٧,٨
١٩٩٥	٣٣,٩	١٠,٩	٥٥,٢	٢٠٠٩٠	١٢٠٠,٥	٠,١٥	٠,٦٤	٠,٧٩	١٩,٩	٦٢,٥	١٧,٧
١٩٩٦	٣٣,٤	٨,٦	٥٧	٢١١٨٠	١١٧٠,٤	٠,٢٨	٠,٩٤	١,٢٢	٢٠,٠	٦٢,٥	١٧,٦
١٩٩٧	٣٣,٦	١٠,١	٥٦,٣	٢١٨٠٠	١١٥٠,٥	٠,٢٦	٦,٠٤	٦,٢	١٩,٧	٦٢,٦	١٧,٤

جدول (٢)هيكل القوى العاملة في العراق

القوى العاملة / السنوات	كنسبة من السكان	النسب المؤية لتوزيع القوى العاملة			عدل النمو السنوي للسكان
		الزراعة	الصناعة	الخدمات	
١٩٧٥	٢٦,٤٤	٥٤,٥	٧,٣٨	٣٨,١	٣,٢٥
١٩٧٦	٢٧,٢	٥٦,٥	.٧	٣٦,٠	٣,٥
١٩٧٧	٢٦,١	٣٠,٠	١١,٠	٥٩,٠	٤,٥
١٩٨٥	٢٧,٣	٢٤,٥	٢٣,٥	٥٢,٢	٣,٣٢
١٩٩٢	٢٦,٠	٢١,٢	٢٥,٢	٥٣,٦	٢,٤٢
١٩٩٣	٢٦,٣	٢٠,٦	٢٤,٤	٥٥,٠	٢,٣١
١٩٩٤	٢٦,٦	١٦,١	٢٤,٣٤	٥٩,٥٦	٢,٣١
١٩٩٥	٢٧,٢٣	١١,٥	٢٤,٨	٦٣,٧	٢,٢٤
١٩٩٦	٢٧,٥	١٠,٧	٢٤,٢	٦٥,١	٢,٥٩

* SC,GC,GIتشير الى اجمالي ألأستهلاك الخاص وألأسنهلاك العام وألأستثمار.

ملاحظة:استخرجت النسب في الجدول(١و٢)من قبل الباحثان، بألأعتماد على البيانات الواردة في المصادر ألأتية:

١-ألأمم المتحدة،اللجنة ألأقتصادية لغربي آسيا ،المجموعات ألأحصائية للسنوات ١٩٧٧،١٩٨٠،١٩٨٥،١٩٨٧،١٩٨٨.

٢-صندوق النقد العربي،دائرة ألأبحاث وألأحصاء،الحسابات القومية للدول العربية ،العدد ١٩٨٦،١ والعدد ١٥ لسنة ١٩٩٥ .

٣- اتقريرألأقتصادي العربي الموحد ، للسنوات ١٩٨٨،١٩٩٣،١٩٩٨.

٤- UN,National Accounts,New Yourk,1996.

5-UN, Hand book of International Trade &development statistical year book,New Yourk,1996.

٦-E.I.U, Country Report,London,1999.

ملحق(٣) مصفوفة معاملات ألأرتباط ألجزئية

	F	D	LOGN	$LOGN^2$	LOGY	$LOGY^2$
F	١,٠٠	٠,٥٠	٠,٤٥	٠,٥٣	٠,٤٥	٠,٥٢
D	٠,٥٠	١,٠٠	٠,٥٧	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٦
LOGN	٠,٤٥	٠,٥٧	١,٠٠	٠,٨٥	١,٠٠	٠,٨٥
$LOGN^2$	٠,٥٣	٠,٥٦	٠,٨٥	١,٠٠	٠,٨٥	١,٠٠
LOGY	٠,٤٥	٠,٥٨	١,٠٠	٠,٨٥	١,٠٠	٠,٨٤
$LOGY^2$	٠,٥٢	٠,٥٦	٠,٨٥	١,٠٠	٠,٨٤	١,٠٠

المصادر

1-UN, Hand book of International Trade &development statistical year book,New Yourk,1996
2-E.I.U, Country Report,London,1999.
3- National Accounts,New Yourk,1996.
4- Chenery .H & Syrquin M " Patterns of development 1950-1970''1st Ed. , Oxford University press , London , 1975.
5- Chenery .H & Syrquin M., 'Three decades of ndustrialization''The world Bank Economic Review , Vol:3,NO:2,May 1989.
6-Chenery H. 'Structuralist approach to Development policy" A.E.R , Vol:65, NO:2, May , 1975.
7-Shamsuddin Ah. " The growth pattern of Bangladesh(1959-1960,1979-1980)'' Pakistan journal of applied economics , Vol:V, NO:2,Karachi,1986.
8- AL Hashimi M.A. ' Econometrics:Theory &Applications" Mosul,1987 .

١-ألأمم المتحدة،اللجنة ألأقتصادية لغربي آسيا ،المجموعات ألأحصائية للسنوات ١٩٧٧،١٩٨٠،١٩٨٥،١٩٨٧،١٩٨٨.

٢-صندوق النقد العربي،دائرة ألأبحاث وألأحصاء،الحسابات القومية للدول العربية ،العدد ١،١٩٨٦ والعدد ١٥ لسنة ١٩٩٥ .

٣- اتقريرألأقتصادي العربي الموحد ، للسنوات ،١٩٨٨،١٩٩٣،١٩٩٨.

٤-د. سالم توفيق النجفي ود.محمد صالح تركي القريشي " مقدمة في أقتصاد التنمية" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٨.

٥- د. فؤاد عبود الدهوي و آخرون " المتغيرات الوهمية وأستخداماتها في القياس ألأقتصادي" مجلة تنمية الرافدين ، المجلد ١، العدد ٢٨ ،أيلول ١٩٨٩.

٦-د.صباح نعوش" ألأزمة المالية ألخارجية في ألدول العربية "ط١ ،دار ألمدى للثقافة وألنشر، لبنان، ١٩٩٨.

٧-د. أحمد ألبريهي ألعلي :"سياسة ألأقتصاد ألكلي والقطاع الخارجي في العراق " مجلة دراسات أقتصادية ، عدد:١، ألسنة ألأولى، منشورات بيت الحكمة ،بغداد،١٩٩٩ .

٨-د.اسماعيل عبيد حمادي "الممكنات والمشكلات في ألأقتصاد العراقي"منشورات بيت الحكمة ،سلسلة المائدة الحرة ،بغداد ،تشرين الثاني ،١٩٩٨.

٩-د.يحيى غني النجار و د.آمال عبدألأمير شلاش "ألتنمية ألأقتصادية-نظريات،مشاكل، مبادىء وسياسات"وزارة ألتعليم العالي والبحث العلمي ،جامعة بغداد،دار ألكتب للطباعة والنشر،الموصل،١٩٩١.

ا لتغيرات الهيكلية في الأقتصاد العراقي دراسة قياسية للفترة ١٩٧٥-١٩٩٧

د. احمد سليمان الصفار و م.خليل غازى

كۆليجى كارگيرى وئابورى / زانكۆى دهوك / هەرێمى كوردستان / العراق

پوختە

رامانا فێ لێكولينێ ئەوە دياركرنا ئەگەرێن گهورينا دبەرهەمێ تەبابى لهەرسێ كەرتێن سەرەكى دئابووريا عێراقێ (جاندن ، پيشەسازى ، خزمەت گوزارى) ، ژ سالا ١٩٧٥ - ١٩٩٧ ، مەدانا كوزێدەبونا داهاتىيێ كەسايەتى دێ بيتە ئەگەر بوكێم بوونا پشكا بەرهەمێ جاندنێ وزێدەبوونا پشكا بەرهەمێ پيشەسازى و خزمەت گوزارىێ د بەرهەمێ گشتى بێ عيراقێدا . وەسا ديار بو كو پشكا بەرهەمێ جاندنێ وخزمەت گوزارىێ زێدەبوو ەكێم بوونا پشكا بەرهەمێ پيشەسازى . وەئەڤژى مە ڤەگەراند بو كێم بوونا داهاتىيێ كەسايەتى وسالێت شەرێ كەندافى بێ ئێكێ ودوور پێچا ئابووری لسەر عيراقێ .

Dr. Ahmed Sulaiman Al-Saffar and Khalil Gazi

Colleg of Adminstration and Economics,University of Dahuk,
Kurdistan Region - Iraq.

Abstract

The purpose of this study is to estimate and evaluate the deter minants of the structural changes in iraqi gross domes tic product assuming that the share of the agriculture product sector decline and that of industry and tertiary sectors increases with an increase in the real per capita income . it is found that the share of industrial production declined and that for agriculture and tertiary increased among the period 1981-1997 , as a result of declining the real per capita income .

Received 24/5/2000. Accepted 3/7/2000.

وەرگيرا لە ٢٤/ ٥ / ٢٠٠٠دا. پەسەند كرا لە ٣/ ٧/ ٢٠٠٠ دا.